

إسهامات ابن خلدون في السياسة المالية -أدلة من واقع بعض التجارب الدولية المعاصرة-

الدكتور لحلو بوخاري الدكتور لعاب وليد

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعرييج-

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إسهام ابن خلدون في السياسة المالية مع أدلة تجريبية من واقع التجارب الدولية المعاصرة، حيث تطرقنا في المحور الأول إلى إسهاماته في الفكر الاقتصادي، أما المحور الثاني فقد تناولنا فيه إسهامات ابن خلدون في السياسة المالية، وذلك بالتركيز على نظريته في الضرائب وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية باعتباره رائد مدرسة اقتصاديات جانب العرض، ثم تقديم أدلة تجريبية من واقع بعض التجارب الدولية المعاصرة، وفي الأخير قمنا بدراسة إسهامات ابن خلدون في جانب الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: ابن خلدون، السياسة المالية، التنمية الاقتصادية، الضرائب، الإنفاق الحكومي.

Abstract :

This paper deals with IbnKhalidun's contributions in fiscal policy with empirical evidence from contemporary international experiences. The first section focuses on his contributions in economy. Meanwhile we analyzed in The second section his contributions in fiscal policy, focusing on his theory of taxation and its relationship with economic development, as he is forerunner of supply-side economics. We provide some empirical evidences from contemporary international experiences and We finished with his contributions in government expenditures and the state intervention in economic activity.

Keywords: IbnKhalidun, fiscal policy, economic development, Taxes, government expenditures.

مقدمة:

يعتبر ابن خلدون أحد النماذج المهمة للعلماء المسلمين الذين ساهموا بشكل كبير في المعرفة الإنسانية، وأحد السباقين لوضع الأسس والقواعد لعلم الاقتصاد قبل آدم سميث بقرون عديدة، حتى أطلق عليه بعض المفكرين الغربيين الأب المنسي للاقتصاد، فقد تضمن كتابه المشهور المقدمة على مجموعة من الأسس العلمية التي يجب أن يعاد اكتشافها مرة أخرى وتصاغ بطريقة عصرية لتكون قاعدة بديلة لما يلقيه علينا الغرب من مفاهيم ونظريات قياسية بما آل إليه من تجارب وخبرات، فقد احتوى كتاب المقدمة على مناقشة كبيرة للمبادئ الاقتصادية، ولا شك أن جزءا كبيرا منها يعد إسهاما أصيلا لابن خلدون في الفكر الاقتصادي، فنظرة ابن خلدون إلى بعض المبادئ الاقتصادية كانت من العمق وبعد النظر، بحيث إن عددا من النظريات التي قدمها قبل حوالي ستة قرون لا ريب أنها رائدة بعض الصياغات الحديثة الأكثر تعقيدا لهذه النظريات.

أولا : إسهامات ابن خلدون في الفكر الاقتصادي:

لعلنا إذا أمعنا النظر في تاريخ الأفكار الاقتصادية، نجد ابن خلدون من الأوائل ممن قرر موضوعية الاقتصاد واستقلاله كموضوع من موضوعات العمران الواسع، ويبدو أن ابن خلدون يتمتع برؤية واضحة كيف أن جميع العوامل المختلفة الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية، تعمل بطريقة مترابطة ودينامية، لتشجيع تنمية المجتمع أو انحطاطه، وليس هذا كل ما فعله، ففي خلال المناقشة، قدم عددا من الإسهامات القيمة في النظرية

الاقتصادية، ولهذا يرى بولاكيا أن ابن خلدون طور (نظرية الانتاج ، ونظرية القيمة، ونظرية في التوزيع، ونظرية في الدورات، تجتمع كلها في نظرية اقتصادية عامة متماسكة شكلت إطارا لتاريخه)¹، لذلك سنحاول تقديم الأساليب التي لتبعها ابن خلدون في تحليل الموضوعات الاقتصادية متبوعا بعرض مختصر لأهم إسهامات ابن خلدون في النظرية والفكر الاقتصادي.

1-1 إسهامات ابن خلدون في الفكر والنظرية الاقتصادية:

سنعرض في هذا العنصر أبرز إسهامات ابن خلدون في الفكر والنظرية الاقتصادية، إذ لا يسع المقام لعرض كل أفكاره.

أ- قانون العرض والطلب ونظريته في الأسعار:

لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات السعر في السوق خلال عملية النمو الاقتصادي، يلجأ فيه إلى فكرتي العرض والطلب ويعرف الأسواق بأنها أماكن تشمل على حاجات الناس ثم يقسم هذه الحاجات إلى ضروري وكما²، فقد اعترف ابن خلدون بتأثير كل من العرض والطلب في تحديد الأسعار، وهذا ما له دلالة عالية، لأن دور العرض والطلب معا في تحديد القيمة لم يدرك جيدا في الغرب حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فالاقتصاديون الانكليز قبل الكلاسيكيين مثل وليام بيتي، ريتشارد كانتيلون، جيمس ستور، وحتى آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية، ركزوا فقط على دور تكلفة الانتاج، ولا سيما العمل في تحديد القيمة، وربما كان أول استخدام في الكتابات الانكليزية لمفهوم العرض والطلب في عام 1767، ومع ذلك لم يكن إلا في العقد الثاني من القرن التاسع عشر قد بدأ دور العرض والطلب في تحديد أسعار السوق يتم إدراكه تماما. أكد ابن خلدون أن الزيادة في الطلب، أو النقص في العرض، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، في حين أن النقص في الطلب أو الزيادة في العرض، تؤدي إلى هبوط الأسعار، وذهب ابن خلدون إلى أن الأسعار إذا استمرت متدنية جدا فإن الصناع والتجار يتضررون ويخرجون من السوق، وإذا استمرت عالية جدا فإن المستهلكين يتضررون، لذلك فإن الأسعار المعتدلة بين هذين المستويين المتطرفين مرغوبة، لأنها تسمح للتجار بمستوى من العائد مقبول اجتماعيا، وفوق ذلك فإنها تؤدي إلى رواج الأسواق بزيادة المبيعات، ومن ثم توليد الدوران والازدهار.³

ب- إسهامه في النظرية النقدية:

أقر ابن خلدون الحقيقة النقدية للذهب والفضة، لذلك نجده يقول: إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل مشمول وهما الذخيرة (أي النقود أداة اختزان للقوة الشرائية وادخار) والقنية لأهل العالم في الغالب (أي النقود وسيط للمبادلة والدفع) ، إذ بهما نشترى الأشياء".⁴

وعندما يتعرض ابن خلدون لوظائف النقود كمقياس للقيم ووسيلة لتبادل يشير أن النقد ينتقل من بلد إلى آخر بما يناسب حاجات البشر، و كان ابن خلدون من أنصار تداول النقود كاملة القيمة وكان موقفه هذا موجه ضد المزورين في القرون الوسطى، كذلك قام ابن خلدون بتفسير جوهر النقود بناء على نظرية القيمة في العمل وهو ما لم تستطع تفسيره المدرسة الكلاسيكية بعد ابن خلدون بقرون.

ج- العلاقة بين النقود والقدرة الإنتاجية للدولة :

¹ محمد عمر شابر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، دار الفكر، دمشق، 2005، ص 206-207.

² عبد الرحمن يسرى يتطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000. ص 117-123 .

³ عمر شابر، مرجع سابق، ص 208.

⁴ 7- رفيق يونس المصري ،الإسلام و النقود ، دار المكتبي ، دمشق ، 2001 ص 111-113 .

اكتشف ابن خلدون أن قوة الدولة و تقدمها لا يقاس بمقدار ما يتوافر لها من معادن كالذهب و الفضة، وإنما يكون نتيجة لقدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها الذهب و الفضة ، وإنما يكون نتيجة لقدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها الذهب والفضة وكلام ابن خلدون هذا يوضح مدى تفوقه على التجاريين (في القرن الخامس عشر) في تحليل وظيفة النقود، كما يظهر تفوقه على آدم سميث الذي يرى أن التجارة الخارجية إنما هي تصريف الفائض على الاستهلاك المحلي حيث بين ابن خلدون أنها تكون لتبادل المنفعة و للحصول على الذهب و لفضة ابتغاء الحصول على السلع الأخرى.

د - العلاقة بين الرخاء وبين سرعة تداول النقود: يرى ابن خلدون أن النقود يوفرها أو ينقصها العمران فالعمران بما يحققه من رخاء نتيجة للنقود التي يجعلها للبلاد الغنية يؤدي إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع كمية النقود المتبادلة .

هـ - ظاهرة تقسيم العمل والتعاون:

ومما يدل على تمتع ابن خلدون بالمعرفة الاقتصادية وعيها بظاهرة تقسيم العمل وارتباطها بالنواحي المادية للحياة الاجتماعية، وهو يرى أن تقسيم العمل مرتبط بظواهر متوقعة لارتفاع مستوى المعيشة لإشباع حاجات الأفراد اليومية الضرورية منها والكمالية، ويتضح لنا أننا نخلد دون تبني تقرير تقسيم العمل كظاهرة اقتصادية لا يمكن للبشر والمجتمعات الاستغناء عنها وهو ما توصل إليه ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي قد سبق في تقريره هذا الحقيقة بأربعة قرون صاحب كتاب أثره الأهم - الاقتصاديا لانجليزياً آدم سميث (ودوركايم وغيرهما من علماء الاقتصاد).

ولما كان مستحيلاً على أفراد المجتمع أن يعيشوا منفردين بل لابد من قيام متعاونين بهم من أجل صوابهم جميعاً فإن الإنسان مضطر بالاعتماد على الآخرين الذين هم بدورهم في حاجة إليه .
إن هذا التعاون بين الأفراد ينتقل بالعمل من كون وظيفة فردية تكفل العيش لصاحبها إلى كون وظيفة عامة اجتماعية تكفل العيش لعدد كبير من الأفراد، يحصل منها الكفاية لأكثر من مبادئ ضعاف . فالتعاون بين الأفراد وتقسيم العمل ظاهراً تانما لازماً لتأنيلاً للإنسان ولا غنى له عنهما.⁵
و- نظرته إلى الملكية الخاصة والاقتصاد الحر:

ميز ابن خلدون الإنسان بغريزة التملك الخاصة به، وهو يرى أنه عندما تتعرض الملكية الخاصة إلى الاعتداء تضعف الحوافز على العمل وينعكس ذلك سلباً على قوة البلاد، ويؤدي إلى انهيارها، والإنتاج كما يرى ابن خلدون، غير ممكن إلا على أساس الملكية الخاصة، ويكون في ذلك قد سبق المفكرين الاقتصاديين البورجوازيين الذين وجدوا في الملكية الخاصة أساس النظام الرأسمالي.⁶

ز- نظرية ابن خلدون في التزايد السكاني:

تتسم نظرة ابن خلدون بالتفاؤل، على عكس مالتوس، فالإنسان هو سبب الظاهرة الاقتصادية، وقد ربط بين الزيادة السكانية والزيادة في العمران، وعلاقتها بمستوى المعيشة، كما بحث أثر الرخاء في زيادة السكان. وبهذا يكون ابن خلدون قد خالف النظرية التشاؤمية لروبير مالتوس، وتعامل مع القضية بنوع من الموضوعية في الطرح عوض الانسياق وراء الترهات المادية، التي تسعى لهضم كرامة الإنسان والإنسانية عامة والنزوع بها إلى الحيوانية كما نظر لذلك مالتوس.⁷

⁵ عبد الحقيش، الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون ومقارناته مع النظريات الاقتصادية الحديثة، دراسات اقتصادية إسلامية ١٣ العدد ٢ محرم ١٤٢٢ هـ، ص 95.

⁶ عارف دليّة، إسماعيل سنقر، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، 1989، 65.

⁷ مولاي المصطفى البرجاوي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، متاح على الرابط التالي: <http://www.alukah.net/culture/0/19877>، تاريخ الدخول 2016-02-17.

ح- التقسيم القطاعي للاقتصاد عند ابن خلدون وأوجه المعاش:

يقسم ابن خلدون الأعمال إلى نوعين فردي وجماعي، كما يفرق من جهة أخرى بين الانتاج اليدوي والانتاج الحضري، ثم درس ابن خلدون الأعمال وصنفها من حيث طبيعتها.

إن المقصود من العمل في نظر ابن خلدون هو "ابتغاء الرزق" وتعريف الرزق هو

"الحاصل أو المقتنى من الأموال بعد العمل والسعي، إذا عادت على صاحبها بالمنفعة وحصلت لثمرتها من الإنفاق في حاجاته.

لقد وضع ابن خلدون تعريفه هذا بالاستناد إلى الفقه ثم زادته تثبيتاً الحديث، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم :
"وهللكمنا الكرامة تصدقتم ماضيتاً وما أكلت فأنيتاً وأول يستفأ بليت"

وهذا هو الأساس الذي استند إليه ابن خلدون للتفريق بين نوعين من الأموال :
الأرزاق والمكاسب .
حيث أن الإنسان لا يعمل من أجل سد حاجاته فقط، بل يحسب حساب المستقبل، ويدفعها الخوف من تقلبات الأحوال سواء أكان خوفاً على نفسه أم على عياله بالاعتناء بمكاسبه فينتفع بها في المستقبل .

وهذا يعني أن ابن خلدون قد ميز بين الاستهلاك (استيفاء جميع الحاجيات)، والادخار وهو ما يقابل فائض العمل بعد استيفاء جميع الحاجيات. أي أن المكاسب في نظر ابن خلدون تنمنا للادخار في عصرنا، حتى لا دخر لنفسه تختل فستوياته عند ابن خلدون بقدر أهميتها بقدر مست وبالانتفاع به.⁸

كما قسم ابن خلدون أوجه المعاش أو ما يسمى بالقطاعات الاقتصادية في الوقت الراهن إلى: إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة.⁹

ثانياً: إسهامات ابن خلدون في السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على الاقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.¹⁰

رغم أن مصطلح السياسة المالية لم يظهر في زمن ابن خلدون بهذا المفهوم إلا أنه ساهم بشكل لافت في العناصر المكونة للسياسة المالية (جانب الإيرادات المتمثل في الضرائب بمختلف أنواعها والسياسات التي يجب أن تتبعها الدولة في ذلك وجانب النفقات، كما نجده قد تطرق إلى عجز الموازنة وضرورة ترشيد النفقات)، وتعتبر نظرية ابن خلدون في الضرائب من أهم إسهاماته في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى ما قام به من تحليل عميق لأثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد، وبذلك يكون قد سبق كينز في هذا الباب.

1-2- نظرية ابن خلدون في الضرائب: ابن خلدون رائد مدرسة اقتصاديات جانب العرض

أ- أهمية ومبررات الضريبة عند ابن خلدون:

قدم ابن خلدون نظرية متكاملة في الضرائب، وينطلق ابن خلدون في تبريره للضريبة من حاجة الدولة للقيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها حيث تحتاج كل دولة للحصول على موارد من مصادر مختلفة، ويؤكد ابن خلدون على أهمية التمويل لتحقيق استمرارية تشغيل الحكومة وقيام الدولة، وقد اعتبر ابن خلدون ديوان الأعمال والجبایات من أهم الوظائف الضرورية للملك، فيقول: "اعلم أن هذه الوظيفة من أهم الوظائف الضرورية للملك، وهي القيام

⁸ مصطفى العبد الله، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، 1990، ص 206-207.

⁹ المرجع نفسه، 208-209.

¹⁰ وليد عايب، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، الاقتصاد الجزائري نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009، ص 31.

على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج (الإيرادات والنفقات)... وهي كلها مسطورة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج (الموازنة العامة للدولة) مبني على جزء كبير من الحساب...¹¹.

ب- مبادئ الضريبة عند ابن خلدون:

تطرق ابن خلدون إلى مبادئ الضريبة في المقدمة، وذلك قبل آدم سميث بزمن طويل، ومن المعروف أن مبادئ الضريبة في الفكر المالي تتمثل في: العدالة، اليقين، ملائمة الدفع والاقتصاد في الجباية، قد ركز عليها ابن خلدون في مقدمته، فقد استشهد بمقاطع من رسالة طاهر ابن الحسين، القائد العسكري للخليفة المأمون، إلى ابنه عبد الله بن طاهر، حاكم الرقة (في سورية): ((فوزعه) الخراج، الضريبة) بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم فيه ولا ترفعن منه شيئاً عن شريف لشرفه ولا عن غنى لغناه ولا عن كاتب لك ولا أحد من خاصتك ولا تأخذن منه فوق الاحتمال))، في هذه الفقرة يؤكد ابن خلدون على مبدأ العدالة والحياد، بينما يؤكد في مواضع أخرى على مبدأ الملاءمة والإنتاجية.¹² كما حذر ابن خلدون من العواقب الوخيمة لانتهاك مبادئ العدالة والكفاءة إذ سوف يؤدي إلى تراجع حجم الإيرادات الضريبة، حيث سيقارن المواطنون بين حجم الضرائب المفروضة على نشاطهم ومداخلهم، فإذا تجاوزت حد العدل سيتوقفون عن النشاط مما يؤدي في المحصلة إلى تراجع الحصيلة الضريبية.¹³ تجدر الإشارة إلى أن الخصائص العالمية لأي نظام نظام ضريبي جيد يتسم بالإنصاف والبساطة، وأقل تداخلاً مع القرارات الاقتصادية، كما يتمتع باليقين والملاءمة وقبول من دافعي الضرائب، قد أشار لها ابن خلدون واعتبرها من خصائص النظام الضريبي الجيد.

ج- أثر الضريبة على الاقتصاد والتنمية: (التكليف الضريبي الأمثل: بين ابن خلدون ولافر)

تصور ابن خلدون بوضوح تأثير الضريبة على الحوافز والإنتاجية، بحيث يبدو أنها أدرك مفهوم التكليف الضريبي الأمثل، فقد استبق مبدأً نحن لا نعرفه قبل أكثر من 600

سنة، فخصص قبل ألفر سور آرثر لافر، في مقدمته فصلين يحلل فيهما أثر الضرائب، في الفصل الثامن والثلاثون من الباب الثالث للتحديث عن ضرائب الجباية "في الجباية وسبق لهما وأكثرتها"، و"الظلم المؤذي بالخراب".¹⁴

- منحني لافر: آرثر لافر وهو اقتصادي أمريكي ينتمي لمدرسة اقتصاديات جانب العرض، قدم منحني عرف باسمه يبين فيه أن هناك حدود مثلى من معدلات الضرائب عندما يتم تجاوزها فإن الحصيلة الضريبية ستتناقص في النهاية. فعندما تكون الاقتطاعات الضريبية الإجبارية في حدود عليا، فإن كل ضغط ضريبي إضافي يسبب تراجعاً في المداخل، لأن الفاعلين الاقتصاديين يقارنون بين جدوى كل وحدة عمل إضافية مع الدخل الناتج عنها وهو ما يؤثر سلباً على مرونة الوعاء الذي تقتطع منه الضرائب، الذي تتراجع بفعل تباطؤ العمل والاستثمار.

¹¹ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 267.

¹² شابرا، مرجع سابق، 210.

¹³ Abdul Azim Islahi, *Ibn Khaldun's Theory of Taxation and Its Relevance Today*, Paper for presentation to the Conference on Ibn Khaldun Organizing institutions: The Islamic Research and Training Institute, a member of the Islamic Development Bank Group, in collaboration with Universidad Nacional de Educación a Distancia (UNED) of Spain, and Islamic Cultural Centre of Madrid, Venue: Madrid, SPAIN 3-5 November 2006, p 16.

¹⁴ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، إسهامات العلامة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال المقدمة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، د.س.ن، ص 15.

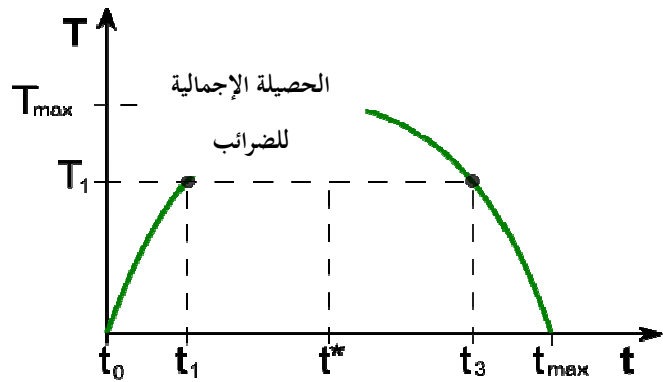
أدركا بنخلدون منذ القدم أن التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يغري الحكام برفع المعدل لتجبر ما نقص من الحصيل، وهكذا

في زيادة لما يعتقدونهم من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بندها بالآمال.¹⁵

يقول ابن خلدون: "إن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة" والوزائع يقصد بها الضرائب بهذا أنه حينما تقل الضرائب على الأفراد فإن هذا يكون حافزا لهم على العمل والإنتاج وبذلك يزيح الناتج القومي وتزيد الحصيل الضريبية، وهي الفكرة التي أشار إليها لافر في المنحنى الموضح أدناه، والتي تعتبر من أساسيات اقتصاديات جانب العرض، حيث تعتمد على خفض أسعار الضرائب لحفز الأفراد والمشروعات على الاستثمار والإنتاج، يقول ابن خلدون: "إن أقوى الأسباب في الاعتماد تقليل مقدار الوضائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنشط النفوس ليقينها بإدراك المنفعة فيه".¹⁶

الشكل رقم (01): منحنى لافر

معدل الضريبة



على

متاح

المصدر:

الرابط:

http://www.wikiwand.com/ar/%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%86%D9%89_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1

تاريخ الدخول 2016-02-22

يقسم ابن خلدون العلاقة بين تزايد معدل الضريبة والحصيل الضريبة إلى عدة مراحل هي:

المرحلة الأولى: العلاقة الطردية بين المعدل والضريبة والحصيل الإجمالية.

حسب قانون لافر

(أوقانونا الضريبة تقتل الضريبة) تكون العلاقة بين المعدل والضريبة والحصيل الإجمالية طردية يفسر لنا ابن خلدون ذلك، حيث يقول: "والسبب في ذلك أن الدولة

إن كانت تعلق سنن الدين فليس ستقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخارج الجزية وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت وكذا زكاة الحبوب والماشية وكذا الجزية والخارج جميعا للمغارم الشرعية وهي حدود لا تتعدون إن كانت تعلق سنن التغلب والعصية فلا بد من البداءة في أولها كما تقدم البداءة تقتضي المسامحة والمكارمة وخفضها جناحو التجا فيعنا موالنا سوا الغفلة عن تحصيل ذلك إلا في

¹⁵ بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة بينا بنخلدون ولافر،

دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، محرم ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص 148.

¹⁶ منافع محمود قومان، الفكر الاقتصادي لدى ابن خلدون، متاح على الرابط: <http://www.noonpost.net>، تاريخ الدخول 2016-02-24.

النادر فيقلل ذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تتجمع الأموال من مجموعها. وإذا قللت الازدحام الوظيفي، فإن ذلك يقلل من شأنه الوظيفي. وإذا قللت الازدحام الوظيفي، فإن ذلك يقلل من شأنه الوظيفي. وإذا قللت الازدحام الوظيفي، فإن ذلك يقلل من شأنه الوظيفي.

الفكرة السابقة تجعلنا نصل إلى العلاقة مبدئية بين معدل التضريبة والحصيللة الضريبية، وهي علاقة طردية، والسبب كما هو واضح من خلال الشرح باختصار هو:

تؤدي إلى معدل التضريبة المنخفضة (الاستدشيط العمل) وإذا قللت الازدحام الوظيفي، فإن ذلك يقلل من شأنه الوظيفي. وإذا قللت الازدحام الوظيفي، فإن ذلك يقلل من شأنه الوظيفي. وإذا قللت الازدحام الوظيفي، فإن ذلك يقلل من شأنه الوظيفي.

في هذه المرحلة يصبح العبي الضريبي فوق طاقة المكلفين ويبدأ المنحنى في التراجع مع زيادة معدلات التضريبة مما يؤدي في النهاية إلى تراجع الحصيللة الضريبية، ويرجع ابن خلدون ذلك إلى انتقال الدولة إلى مرحلة أعلى من مراحلها المختلفة، فيقول: " فإذا استمرت الدولة واتصلت وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد واتصفوا بالكيس وذهب شر البداوة والسذاجة وخلقها من الإغضاء والتجافي وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف فيكثرون الوظائف والوزائع¹⁸ حينئذ على الرعايا والأكر¹⁹ والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثرت لهم الجباية ويضعون المكوس على المبيعات وفي الأبواب كما نذكر بعد ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهمض وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها إنما تثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة. ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلّة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتتقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها. وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبراً لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به. فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها. وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار (التنمية) تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين (تقليل الضرائب) ما أمكن فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه. والله سبحانه وتعالى مالك الأمور كلها " ويبيده ملكوت كل شيء " ²⁰.

د- ابن خلدون رائد مدرسة اقتصاديات جانب العرض (supply-side economics)

¹⁷ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 149-150.

¹⁸ الوزائع، وهو جمع وزبعة وهو ما يتوزع على الأشخاص.

¹⁹ الأكر الحراث والجمع أكر، وهم من يشتغلون بالزراعة.

²⁰ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 313.

في بداية عقد الثمانينيات، ظهرت مجموعة جديدة من الاقتصاديين شكلوا ما عرف بمدرسة اقتصاديات جانب العرض، وتؤكد هذه المدرسة على تحفيز الناس على العمل والادخار وتقتح إجراءات تخفيضات كبيرة في الضرائب ، ومن أبرز مؤسسي هذه المدرسة ومؤيديها الاقتصاديون آرثر لافر ، بول كريج روبرتس ، ونورمان تيور ، وتبنى الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان بقوة تطبيق مبادئ هذه المدرسة في الولايات المتحدة خلال الفترة (1981 – 1989) كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر خلال الفترة (1979-1990).²¹

تري المدرسة أن تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الأعمال سيعطيهم الحافز للادخار والاستثمار وبالتالي تشجيع الزيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخل والتوظيف ويعم الرخاء كل الاقتصاد ، أي أن تخفيض الضرائب هو السلاح السحري.

وإذا ما قارنا أفكار هذه المدرسة مع أفكار ابن خلدون، سوف نجد أن ابن خلدون كان سابقا لطرح هذه الأفكار سواء فيما يتعلق بالاقتطاعات الضريبية ومنحى لافر، أو فيما يتعلق بأراء ابن خلدون في أهمية تخفيض الضرائب لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحفيز الناس على العمل والنشاط الاقتصادي، حيث يقول: "وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار (التنمية) تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين (تقليل الضرائب) ما أمكن فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه".²²

هـ - أدلة تجريبية من واقع بعض التجارب الدولية المعاصرة:

- أدلة تجريبية من الولايات المتحدة الأمريكية:

تؤيد الأدلة التجريبية للاقتطاعات الضريبية الآتية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشرينات والستينات من القرن الماضي ما قدمه خلدون في نظريته للضرائب، وتبين استمرار صلاحيتها إذا ما توفرت نفس الشروط. فبإيعاز من وزير الخزانة الأمريكي أندرو ميلتون عرفت الولايات المتحدة ثلاثة تخفيضات ضريبية كبيرة بين 1921 و1926 حيث انخفض المعدل الحدي الأعلى للضريبة من 73% إلى 25%. وكانت النتائج جد إيجابية فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية الناتجة عن شريحة الدخل فوق 50000 دولار من 305,1 مليون دولار سنة 1921 إلى 498,1 مليون دولار سنة 1926 أي بزيادة قدرها 63%. كما كانت النتائج مماثلة عندما قام جونسون كينيدي بتخفيضات ضريبية بين سنتي 1963 و1965، بنسبة 25% فقد تم تخفيض المعدل الحدي الأعلى للضرائب من 91 إلى 70 ، فيحين تم تخفيض المعدل الحدي الأدنى للضرائب من 20% إلى 14% والنتيجة كانت تراجع العائدات الضريبة لمعظم دافعي الضرائب (المتواجدون في الشريحة الدنيا) من 31 مليار دولار سنة 1963 إلى 29,6 مليار دولار سنة 1965 أي بنسبة 4,5% ، في حين ارتفعت الحصيلة الضريبية المقطوعة من 5% من دافعي الضرائب (الشريحة الأعلى لدافعي الضرائب) من 17,2 مليار دولار سنة 1963 إلى 18,5 مليار دولار سنة 1965 أي بنسبة 7,6% وهي الحالة التي تشبه ما حدث في العشرينات.

يشار إلى سياسة التخفيضات الضريبية خلال الثمانينات التي استخدمها الرئيس ريغان باقتصاديات الريغانية (Reganonomics)، حيث خفض التشريع الضريبي لسنتي 1981 و1986 المعدل الأعلى للضريبة على الدخل في الولايات المتحدة من 70% إلى ما يقرب من 33%. وقد كانت النتائج محفزة جدا للاقتصاد الأمريكي فقد تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عكس ما كان سائدا في السبعينات. حيث تجاوز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة جميع الدول الصناعية الكبرى الأخرى باستثناء اليابان.

²¹ عدنان فرحان الجوراني، اقتصاديات جانب العرض، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3238، 6-1-2011، متاح على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240818>، تاريخ الدخول: 2016-02-24.

²² ابن خلدون، مرجع سابق، ص 313.

وفي دراسة للفرنسة 2004 حاول أن يبرز الآثار (القبلية والبعدية لإجمالي الإيرادات الضريبية على الدخل من 1978 إلى 1986 أين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيضات في معدلات الضريبة الحدية مما نتج عنها تحفيز أكبر للعمل والإنتاج والاستثمار. كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد نما بنسبة 0,9 بين 1978 و1982، في حين ارتفع معدل النمو بشكل كبير بين 1983 و1986 نتيجة تخفيض معدلات الاقتطاع الضريبي، قبل تخفيض معدلات الضرائب كان الاقتصاد يعاني من ارتفاع كبير في التضخم وأسعار الفائدة والبطالة.²³

- أدلة تجريبية من الهند:

تؤيد التجربة الهندية خلال العقدين الماضيين صحة نظرية ابن خلدون في الضرائب المرتكزة على خفض معدلات الاقتطاع. فقد قامت السلطات الهندية متأثرة بمدرسة اقتصاديات جانب العرض بإجراء إصلاحات على نظامها الضريبي معتمدة على خفض معدلات الاقتطاع وقد كانت نتائج هذه الإصلاحات إيجابية جدا من حيث إجمالي الإيرادات الضريبية، ولاتزال الهند تتبع هذه السياسة رغم التغيرات السياسية الحاصلة فيها، قام مؤخرا جود وانيسكس بكتابة مقال بعنوان: "الهند تتأرجح على منحى لافر" حيث كتب يقول: يمكن العثور على سبب واحد وواضح في عناوين شبكة بلومبرغ المالية، في 11 جانفي 2005 حيث كتب أنديميخريج من سنغافورة مايلي: "خطة الضرائب الهندية يمكن أن تراهن على منحى لافر: كنت مسرورا وأنا أقرأ أن وزير المالية الهندي يلمح إلى إجراء تغيرات ضخمة في النظام الضريبي الهندي، وذلك بتخفيض المعدلات الضريبة على دخل الأشخاص والشركات في مراهنة ثانية على منحى لافر، حيث أشار إليه الوزير بالاسم وبإقبال حماسي كبير. ويضيف وانيسكي: "أصبح هذا المفهوم شيئا أساسيا لدى الرئيس الأمريكي ريفان الذي اعتمد على سياسة جانب العرض في الضرائب بين 1981 و1985 حيث خفض معدل الضريبة على الفئات العليا من الدخل من 70% إلى 28% وبمرور الوقت انتشرت هذه السياسة إلى بلدان أخرى عبر العالم منها البلدان الشيوعية سابقا كروسيا وأوروبا الشرقية الصين، أما أبرز الدول التي طبقت هذه السياسة فتتمثل في الهند ودول أخرى في شبه القارة الآسيوية.²⁴

بالإضافة إلى الولايات المتحدة والهند، تم اعتماد سياسة خفض الضرائب في جميع أنحاء العالم في أواخر الثمانينات. "فمن ستة وثمانين بلدا يطبق ضريبة الدخل الشخصي قام خمس وخمسون بلدا المعدل الحدي للضريبة خلال الفترة 1985-1990، في حين أن اثنين فقط (لوكسمبورغ ولبنان) رفعت هذه النسبة. أما عن الدول التي خفضت بشكل كبير أعلى معدلات الضرائب فتشمل أستراليا، البرازيل، فرنسا، إيطاليا، اليابان، نيوزيلندا، السويد، والمملكة المتحدة.

2-2 إسهامات ابن خلدون في جانب الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة:

أ- أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد:

قام ابن خلدون بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد وأشار إلى أن أهمية الضرائب من أهمية الإنفاق الحكومي، فإذا تراجع الإنفاق الحكومي أدى ذلك في النهاية إلى تراجع الحصيللة الضريبية، وقد خصص لذلك فصلا في المقدمة بعنوان: "في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية"، حيث يقول: "والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق العظم للعالم ومنه مادة العمران فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذوهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق (يشير هنا إلى مفهوم المضاعف الكينزي، الإنفاق يولد دخلا مضاعفا) من سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك، لأن

²³ Abdul Azim Islahi, op-cit, p 18-19.

²⁴ Ibid, p 20.

الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار و المعاملات و نفاق الأسواق و طلب الناس للفوائد والأرباح و وبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج فإن الدولة كما قلنا هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بها بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه، وأيضاً فالمال إنا هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه ومنه إليهم فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية سنة الله في عبادته.²⁵

ب- دور الدولة التدخلية والإنفاق الحكومي في خلق الطلب الفعال وتنشيط الاقتصاد:

يرى ابن خلدون أن ما تقوم به الدولة من جباية للأموال وإنفاقها لها في الاقتصاد يساهم في تنشيط الحياة الاقتصادية عن طريق خلق الطلب الفعال أو القوة الشرائية الكافية لخلق الطلب الفعال وبالتالي تنشيط الإنتاج، لا بل يؤكد على الدور الأساسي للدولة في هذا المجال، وقد أصبحت هذه المسألة تشكل صلب السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية المعاصرة التي تستند في سياستها إلى النظرية الكينزية. يقول ابن خلدون: "الصنائع إنما تستجد وتكثر إذا كثرت طلبها... وهنا سر آخر وهو أن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها.. لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء.. والسوق وإن طلبوا الصناعة فليس طلبهم بعام ولا سوقهم بنفاقه."²⁶

ج- ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتجنب الإنفاق التفاخري (أثر عجز الموازنة العامة)

يرى ابن خلدون أن الإنفاق الحكومي غير العقلاني والإسراف قد يؤدي إلى انهيار الدولة، فتوسيع دائرة المستفيدين من الدولة يؤدي إلى أزمة في الإيرادات ناتجة عن التدخل غير الشرعي في الاقتصاد من خلال مصادرة وإنشاء الاحتكارات المضرة بالصالح العام مما يؤدي في النهاية إلى انحلال الدولة ونشوء دولة جديدة. لذلك يؤكد ابن خلدون على ضرورة الإنفاق الإنتاجي وتجنب الإنفاق التفاخري وغير الضروري خصوصاً عندما يكون على حساب ممتلكات المواطنين وازدهارهم.²⁷

يوضح ابن خلدون كيف يؤدي الإنفاق الترفي أو التفاخري إلى إضعاف الدولة والإضرار بالتنمية الاقتصادية، فيقول: "إن طببيعة الملك تقتضي الترف كما قدمناه، فتكثر عوائدهم (أهل العصبية) وتزيد نفقاتهم على أعطياتهم، ولا يفي دخلهم بحجزهم، فالفقير منهم يهلك، والمترف يستغرق عطاءه بترفه، ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخرة إلى أن يقصر العطاء كله عن الترف وعوائده وتمسهم الحاجة (عجز الموازنة)... وينتزعون ما في أيدي الكثير منهم يستأثرون به عليهم، أو يؤثرون به أبنائهم وصنائع دولتهم فيضعفونهم لذلك عن إقامة أحوالهم ويضعف صاحب الدولة بضعفهم، وأيضاً إذا كثرت الترف في الدولة وصار عطاؤهم مقصراً عن حاجتهم ونفقاتهم احتاج صاحب الدولة الذي هو السلطان إلى الزيادة في أعطياتهم حتى يسد الخلل ويربح عليهم (البحث عن مصادر أخرى غير تقليدية لتمويل عجز الموازنة)."²⁸

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن إسهامات ابن خلدون في الفكر الاقتصادي بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة، اتسمت بالريادة والنظرة الشمولية لكل النشاطات الاجتماعية المتكاملة من اقتصاد وسياسة وتنظيم مجتمعي، فقد تجلت عبقرية ابن خلدون المالية في نظريته للضرائب والتي جعلت منه رائداً لمدرسة اقتصاديات جانب العرض بدون منازع، حيث استطاع أن يقدم نظرية متكاملة لتأثير الضريبة على الحوافز والإنتاجية والتنمية الاقتصادية،

²⁵ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 319-320.

²⁶ إسماعيل صقر، عارف دليلا، مرجع سابق، ص 76.

²⁷ Abdul ZaimIslahi, op-cit, p 9-10.

²⁸ عبد المجيد مزبان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، 285-286.

كما توصل إلى مفهوم العبئ الضريبي ومفهوم التكلفة الضريبية الأمثل بالإضافة إلى تطرقه إلى مبادئ الضريبة وخصائص النظام الضريبي الجيد وذلك قبل آدم سميث بزمان طويل، بالإضافة إلى إدراك ابن خلدون منذ القدم قبل الاقتصادي الأمريكي لافر أن التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية وتراجع الحصيلة الضريبية في النهاية، وقد أثبتنا من خلال تقديم بعض التجارب الدولية المعاصرة صلاحية تحليل ابن خلدون للعلاقة بين معدل الضريبة والحصيلة الضريبية، أما في جانب الإنفاق الحكومي فقد استطاع ابن خلدون تحليل أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد وأن تراجع الإنفاق الحكومي سيؤدي في النهاية إلى تراجع الحصيلة الضريبية، وقبل كينز بقرون عديدة اكتشف ابن خلدون مفهوم المضاعف وكيف أن أي زيادة في الإنفاق ستولد دخلاً مضاعفاً، كما يرى ابن خلدون أن ما تقوم به الدولة من جباية للأموال وإنفاقها لها في الاقتصاد يساهم في تنشيط الحياة الاقتصادية عن طريق خلق الطلب الفعّال أو القوة الشرائية الكافية لخلق الطلب الفعّال وبالتالي تنشيط الإنتاج. كما حذر ابن خلدون من الإنفاق التفاخري وضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي، إذ أن الاستمرار في هذه السياسة سيخلق عجزاً في موازنة الدولة ينتهي بانتهيارها في الأخير والإضرار بالتنمية الاقتصادية.